رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

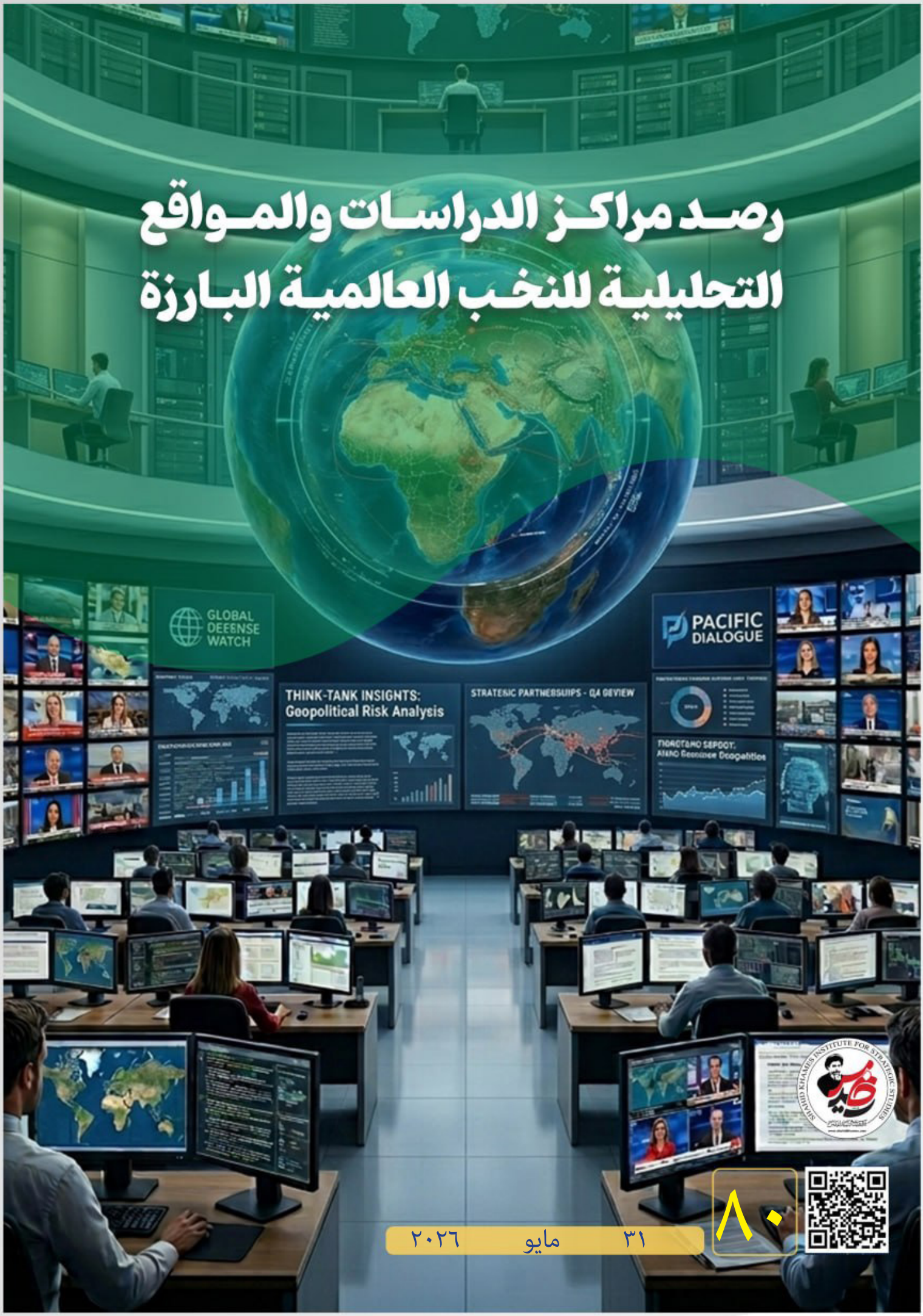

٨٠
٣١ مايو ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. الجبهة السياسية العربية الموحّدة — أسوأ كوابيس المعارضة الإسرائيلية / YNETNEWS	٤
٢. اتفاق مفاجئ؟ الجيش الإسرائيلي يخشى الوقوع في فخّ لبنان / HAARETZ	٥
٣. قد يُعاد فتح مضيق هرمز، لكن الثقة العالمية قد لا تعود / ALJAZEERA	٦
٤. الحروب الحديثة؛ سهلة البدء، صعبة الإنهاء / ECONOMIST	٧
٥. كيف تحولت مزحة على الإنترنت إلى مؤشر على السخط السياسي في الهند؟ / RT	٨
٦. تعديل التوقعات الأميركية إزاء الحكومة العراقية الجديدة / WASHINGTON INSTITUTE	٩
٧. كيف منحت أزمة هرمز تركيا فرصة لتوسيع نفوذها في العراق؟ / RUSI	١٠
٨. هرمز وإعادة تعريف أمن سلاسل الإمداد العالمية / INSS	١١
٩. ماذا كشفت زيارة بوتين إلى كازاخستان عن القوة والنفوذ في أوراسيا؟ / RT	١٢
١٠. العراق يشكّل حكومة جديدة وسط الفوضى الإقليمية / CRISIS GROUP	١٣
١١. الإلهاء والهجوم وتقمّص دور الضحية: داخل حملة نتنياهو للبقاء في السلطة / HAARETZ	١٤
١٢. هل تعيد انتخابات كولومبيا إحياء علاقاتها مع إسرائيل؟ / YNETNEWS	١٥
١٣. الطاقة؛ الأصل الاستراتيجي في عصر الذكاء الاصطناعي / AXIOS	١٧
١٤. أميركا الحائرة في خطر التخلف عن الصين / BROOKINGS	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الملخص التنفيذي

إنّ ما برز في الأسابيع الأخيرة في سرديات مراكز الفكر ووسائل الإعلام التحليلية والدوائر النخبوية الدولية لا يمثّل مجرد مجموعة من الأزمات المتفرقة، بل يشير إلى دخول المنطقة والعالم مرحلة جديدة من سياسات القوة. ففي هذه المرحلة، تحوّلت المضائق وخطوط الأنابيب والطائرات المسيّرة وشبكات التواصل الاجتماعي ومراكز البيانات ومسارات العبور والجماعات المسلحة، بل وحتى أسواق رأس المال، إلى أدوات للحكم والتنافس الجيوسياسي. ولذلك لم يعد فهم تحولات الشرق الأوسط اليوم ممكناً من دون ربطها بالاقتصاد العالمي، وتكنولوجيا الحرب، والتنافس بين الولايات المتحدة والصين، وأزمة الطاقة، والسياسات الداخلية للدول. وتُعدّ أزمة مضيق هرمز أبرز رموز هذا التحول؛ فهرمز ليس مجرد ممر لعبور النفط، بل نقطة يمكن من خلالها رؤية هشاشة النظام الاقتصادي العالمي. فعندما يمرّ نحو ربع تجارة النفط المنقولة بحراً في العالم عبر ممر محدود، فإن أي اضطراب عسكري أو سياسي يمكن أن يتجاوز سوق الطاقة ليؤثر في صناعات أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والسيارات والفضاء والأسمدة الكيميائية والأمن الغذائي. ومن ثمّ لم يعد السؤال المحوري مقتصراً على ما إذا كان المضيق سيُفتح أم سيبقى مغلقاً، بل بات يتمثل في: من يملك حق اشتراط العبور منه أو إدارته أو تسعيره؟ وفي هذا السياق، تحوّل العراق إلى أكثر نماذج أزمة الدولة تكثيفاً في الشرق الأوسط. فقد تشكلت حكومة علي الزيدي الجديدة في وقت يرزح فيه البلد تحت ضغط متزامن ناتج عن حرب إيران مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وتوقف صادرات النفط، ونفوذ الجماعات المسلحة، وضغط واشنطن، وتوقعات طهران، ومطالب دول الخليج العربية. فمن جهة، يتعين على العراق أن يثبت قدرته على منع استخدام الجماعات المسلحة لأراضيه؛ ومن جهة أخرى، تشكل هذه الجماعات نفسها جزءاً من بنية السلطة والاقتصاد والتحالفات البرلمانية. لذلك فإن المسألة الأساسية في بغداد لا تقتصر على تشكيل الحكومة، بل تتعلق بإعادة تعريف السيادة في بلد لا يزال قرار الحرب والسلم فيه خارج سيطرة الدولة بصورة كاملة.وقد أدركت تركيا هذا الفراغ جيداً، وهي تسعى إلى تحويل العراق إلى محور استراتيجي في سياستها الإقليمية. فمن خلال التجارة والطاقة وممرّ طريق التنمية وخط أنابيب جيهان والتعاون الأمني وملف حزب العمال الكردستاني، تسعى أنقرة إلى جعل العراق البوابة الشمالية التي تربط الخليج العربي بأوروبا. غير أن هذا المشروع يتحرك في ساحة يمكن أن تعرقله في أي لحظة القوى الكردية، والجماعات القريبة من إيران، والخلافات النفطية، وضعف الحكومة المركزية. وفي الوقت نفسه، اكتسبت الحروب مظهراً جديداً؛ إذ جعلت الطائرات المسيّرة والحساسات والحرب الإلكترونية وشبكات الاستهداف ميدان المعركة أكثر شفافية، لكنها لم تجعل النصر أسهل. وتُظهر تجارب أوكرانيا وإيران ولبنان أن القوة العسكرية الحديثة قادرة على إحداث دمار واسع، لكنها لا تنتج بالضرورة نتيجة سياسية. وهذه الفجوة بين «القدرة على توجيه الضربات» و«القدرة على تحقيق النصر» تمثل أحد أهم دروس الحروب الجديدة. وعلى المستوى السياسي أيضاً، انتقلت الأزمات إلى ساحات الانتخابات والإعلام والرأي العام. ففي إسرائيل، تداخل مستقبل الحرب مع لبنان، ومكانة الأحزاب العربية، ووضع نتنياهو، بل وحتى المصداقية الرقمية للزعماء. وفي الولايات المتحدة، ارتبط التنافس مع الصين بالطاقة والذكاء الاصطناعي؛ وفي الهند، يمكن لميم سياسي أن يكون مؤشراً على استياء الجيل الشاب؛ وفي كولومبيا، قد تغيّر الانتخابات اتجاه العلاقة مع إسرائيل؛ أما في أوراسيا، فتعمل روسيا عبر الطاقة والتجارة والبنية التحتية على ترسيخ نفوذها في كازاخستان. لذلك يسعى النص الحاضر إلى إظهار أن الشرق الأوسط اليوم لا ينبغي أن يُفهم فقط من زاوية الحرب أو الدول الضعيفة أو التنافس الإيراني ــ الإسرائيلي؛ فالقضية الأوسع هي أن المنطقة باتت في قلب تحول عالمي، حيث لا تزال العولمة مستمرة، لكنها لم تعد بلا كلفة أو احتكاك أو تسييس. فقد أصبحت المسارات والطاقة والبيانات والأمن والرأي العام كلها مشروطة. وبالنسبة إلى القارئ الشرق أوسطي، فإن فهم هذه الروابط يمثل شرطاً ضرورياً لإدراك مستقبل السياسة

YNETNEWS

الجبهة السياسية العربية الموحّدة — أسوأ كوابيس المعارضة الإسرائيلية

في الفضاء السياسي الإسرائيلي، لم تعد المسألة الأساسية بالنسبة إلى المعارضة المناهضة لنتنياهو مجرد منافسة انتخابية، بل باتت تتمثل في حسابات ائتلافية معقدة لما بعد التصويت. فمن بين عشرات استطلاعات الرأي المنشورة في الأسابيع الأخيرة، لا يظهر إلا عدد محدود منها أن كتلة المعارضة تتجاوز عتبة الستين مقعداً. وفي معظم السيناريوهات، لا يبدو تشكيل ائتلاف صهيوني مكوّن حصراً من أحزاب مناهضة لنتنياهو أمراً ممكناً. وتشير متوسطات التقديرات

إلى أن هذه الكتلة تبلغ نحو ٥٧ مقعداً؛ أي إن المعارضة ستكون مضطرة، من أجل بلوغ أغلبية ٦١ مقعداً، إلى الحصول على دعم حزب «رَعَم» العربي. وقد أدرك طرفا الساحة السياسية هذه الحقيقة. ففي معسكر الليكود، تُبذل جهود لربط منصور عباس بنفتالي بينيت، بهدف رفع الكلفة السياسية للاعتماد على الأحزاب العربية. وفي المقابل، يعلن بعض وجوه المعسكر المعارض لنتنياهو بوضوح أن تشكيل حكومة بمشاركة عباس أو بدعمه ليس أمراً لا مفر منه فحسب، بل هو أيضاً مسار سياسي مرغوب. ومع ذلك، لا يزال قادة المعارضة يسعون إلى الظهور بمظهر أكثر يمينية، وإلى استقطاب الناخبين المعروفين بـ«اليمين الناعم»؛ وهم ناخبون يُوصَفون برموز من قبيل الكيبا الصغيرة أو حتى الهوية الدينية غير المرئية. وفي خضم ذلك، يتجنب هؤلاء الخوض الصريح في رياضيات الائتلافات، لأنهم يدركون أنهم بحاجة إلى أربعة مقاعد إضافية لتحويل ٥٧ مقعداً إلى ٦١؛ وهي مقاعد، وفق التعبير السياسي المتداول، «لا تضع الكيبا على الرأس، بل تضع الكوفية».

أما السيناريو الأكثر إثارة للقلق بالنسبة إلى المعارضة، فهو تشكيل قائمة مشتركة بين الأحزاب العربية. وتُوصَف المفاوضات بين الأحزاب العربية لخوض الانتخابات موحّدة بأنها بلغت مرحلة متقدمة. ويدعم المجتمع العربي ومعظم الأحزاب العربية والفاعلون السياسيون في هذا المجال مثل هذا الاتحاد. وفي حال تحقق هذا الائتلاف، فإن خريطة المقاعد ستتغير بصورة جوهرية. ففي النموذج الشائع لاستطلاعات الرأي، تمتلك الأحزاب العربية عادة نحو ١٠ مقاعد ثابتة؛ غير أن اتحاد «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ــ الحركة العربية للتغيير» مع «رَعَم» و«بلد» يمكن أن يرفع حصة العرب إلى ما لا يقل عن ١٥ مقعداً، بل وقد يقرّبها من نحو ١٧ مقعداً إذا نجحت الحملة الانتخابية. ولا يعني هذا الارتفاع تعزيز التمثيل العربي فحسب، بل يعني أيضاً تغيير توازن الكتل بأكمله. فإذا زادت حصة الأحزاب العربية، ستتقلص الكتلتان الرئيسيتان، وسيصبح بلوغ الرقم الحاسم، أي ٦١ مقعداً، أكثر صعوبة. وفي هذه الحالة، من المرجح أن تهبط الكتلة الصهيونية للمعارضة إلى نحو ٥٥ مقعداً أو حتى أقل، وأن تحتاج إلى ما لا يقل عن ٦ مقاعد إضافية لتشكيل حكومة. وعندئذ، لن يكون الاعتماد على «رَعَم» وحده كافياً، وستضطر المعارضة، إلى جانب منصور عباس، إلى الحاجة أيضاً إلى دعم شخصيات مثل أحمد الطيبي. والخلاصة التحليلية هي أن الوحدة السياسية للأحزاب العربية يمكن أن تنقلها من موقع الفاعل الهامشي إلى قوة لا يمكن تجاهلها بعد الانتخابات. وهذا هو الكابوس الرئيسي للمعارضة الإسرائيلية: ليس فقط الحاجة إلى حزب عربي واحد، بل احتمال الارتهان إلى جبهة عربية واسعة لتشكيل الحكومة.

https://www.ynetnews.com/opinions-analysis/article/

HAARETZ

اتفاق مفاجئ؟ الجيش الإسرائيلي يخشى الوقوع في فخّ لبنان

أعرب كبار مسؤولي الجيش الإسرائيلي عن تزايد استيائهم من غياب الشفافية الحكومية بشأن المسارات الدبلوماسية والمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران، والتي قد تؤثر في مسار الحرب في لبنان. وقد تصاعدت هذه الانتقادات بعد عبور القوات الإسرائيلية نهر الليطاني في جنوب لبنان، وهو خط كان الجيش الإسرائيلي ينظر إليه سابقاً باعتباره نوعاً من الحدود العملياتية غير الرسمية.

ويتمثل القلق الرئيسي لدى القادة العسكريين في احتمال أن تقرر الحكومة وقف الحرب فيما لا تزال القوات متمركزة في عمق الأراضي اللبنانية. وفي مثل هذا الوضع، قد تتم عملية الانسحاب تحت نيران حزب الله، لتتحول إلى عملية لا تقل خطورة وتعقيداً عن التقدم العسكري نفسه. ومن وجهة نظر هؤلاء المسؤولين، فإن فرض أي اتفاق أو قرار سياسي على الجيش من دون تنسيق وإنذار كافيين سيعرّض القوات الميدانية لمخاطر عملياتية جدية. وفي الوقت نفسه، انتقد قادة الجيش قرار الحكومة تقليص عدد القوات المنتشرة في شمال إسرائيل، وهو قرار جاء نتيجة الضغط المتزايد على قوات الاحتياط. وعلى إثر هذا التقليص، أُبعدت الفرقة ١٤٦، وهي قوة احتياط كانت تتولى مع الفرقة ٩١ مسؤولية منطقة الحدود، عن القسم الأكبر من مهمتها. ورغم أن بعض ألوية هذه الفرقة لا تزال باقية في المنطقة، فإن مقر قيادتها ووحداتها اللوجستية ومراكز السيطرة التابعة لها قد جرى تقليصها، وانتقل الجزء الرئيسي من المسؤولية العملياتية إلى الفرقة ٩١. وقد حذّر ضابط متمركز في جنوب لبنان من أنه عندما تتحمل فرقة واحدة وحدها معظم المسؤولية العملياتية، فإن ذلك يصبح واضحاً تماماً للعدو أيضاً. وعلى الرغم من تقليص القوات، عبرت الوحدات البرية الإسرائيلية نهر الليطاني. فالقوات التابعة للفرقة ٣٦، بما في ذلك وحدات من لواء غولاني، تعمل الآن في مناطق لم يدخلها الجيش الإسرائيلي منذ هجوم ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣. ويتمثل الهدف المعلن لهذه العملية في دفع حزب الله شمالاً وتقليص قدرته على إطلاق الطائرات المسيّرة الهجومية باتجاه بلدات شمال إسرائيل والقوات الإسرائيلية في جنوب لبنان. وقد وُصف عبور الليطاني بأنه أحد أهم العمليات العسكرية خلال الأشهر الأخيرة. وكانت هذه المناورة قد خُطط لها منذ أشهر، لكنها أُرجئت مرات عدة لأن قيادة المنطقة الشمالية كانت ترى أن الظروف الميدانية لم تنضج بعد، وأن القوات لم تستكمل التدريب اللازم لمثل هذه المهمة المعقدة. وكان من بين الأسباب الرئيسية لهذه التأجيلات الأهمية الاستراتيجية للأهداف، وخطورة تمركز القوات في عمق الأراضي اللبنانية. في المقابل، أظهر حزب الله أنه لا يقبل توسيع العمليات الإسرائيلية في لبنان. وتشير التقديرات العسكرية الإسرائيلية إلى أن الحزب يسعى إلى ترسيخ معادلة جديدة مفادها أنه كلما تقدمت القوات الإسرائيلية أكثر نحو شمال لبنان، امتد مدى نيران حزب الله إلى عمق أكبر داخل إسرائيل. وتُعد عمليات الإطلاق الأخيرة باتجاه كرميئيل وصفد أولى الهجمات من هذا النوع منذ بدء وقف إطلاق النار. وفي المجمل، يؤكد القادة الميدانيون أن وقف إطلاق النار لا يترك أثراً ملموساً على أرض الواقع؛ فمن وجهة نظرهم، لا يزال إطلاق النار مستمراً، والتهديدات قائمة، والقوات تواصل العمل في منطقة لم ينقطع فيها وجود العدو.

https://www.haaretz.com/israel-news/israel-security/٣١-٠٥-٢٠٢٦/ty-article/.

ALJAZEERA

قد يُعاد فتح مضيق هرمز، لكن الثقة العالمية قد لا تعود

إنّ ادعاء الرئيس الأميركي بأن اتفاقاً لإعادة فتح مضيق هرمز قد أصبح شبه نهائي ربما يستطيع تهدئة الأسواق مؤقتاً؛ غير أنّ الأهمية الجوهرية للأزمة تتجاوز مسألة فتح المسارات التجارية أو إغلاقها. فالقضية الأساسية الآن تتمثل في تحديد الجهة التي تمتلك القدرة على اشتراط الوصول إلى الممرات الاستراتيجية وإدارتها وتسعيرها. وحتى إذا تم التوصل إلى اتفاق دبلوماسي، فقد يواجه هذا الاتفاق تأخيراً أو خلافات أو مراجعات. غير أن النمط العام بات واضحاً: فالمسارات الاستراتيجية للتجارة العالمية أصبحت أكثر تسييساً وهشاشة، وأكثر عرضة للتنافس الجيوسياسي من أي وقت مضى. والخطر الرئيسي لا يتمثل بالضرورة في فشل الدبلوماسية، بل في نجاح محدود يُقدَّم خطأً بوصفه استقراراً، في حين أنه لا يعكس سوى نظام أضعف. فالهدوء المؤقت يختلف عن الاستقرار الاستراتيجي؛ إذ يمكن التفاوض على الهدوء، أما الاستقرار فيحتاج إلى الثقة. وفي هذا الإطار، انتقلت أزمة مضيق هرمز من مرحلة «الاضطراب» إلى مرحلة «الحوكمة». فخطط إيران لإنشاء آلية لإدارة المضيق، والتأثير في مسارات عبور السفن، وربما فرض رسوم عبور، تشير إلى أن طهران تسعى إلى تحويل نفوذها المؤقت إلى دور أكثر ديمومة في إدارة هذا الممر المائي. ومن ثمّ لم يعد السؤال الرئيسي مقتصراً على ما إذا كانت السفن ستعبر أم لا، بل بات يتعلق بمن يضع القواعد، ومن يقيّم المخاطر، ومن يتحكم في الاستثناءات، ومن يقرر متى تتحول التجارة العادية إلى تجارة مشروطة. ولا تقتصر تداعيات هذا التحول على الخليج العربي. فالدول المعتمدة على التجارة البحرية تواجه الآن وضعاً لم يعد فيه الوصول التجاري خاضعاً للسوق وحده، بل أصبح مرتبطاً أيضاً بالرافعة الجيوسياسية، وضغوط العقوبات، والقوة البحرية، ودبلوماسية الأزمات. وتقع آسيا في قلب هذه المعادلة، لأن الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية تُعدّ من كبار مستهلكي طاقة الخليج، كما أن قسماً كبيراً من المخاطر التجارية الناجمة عن عدم استقرار هرمز ينتقل شرقاً. ومع ذلك، فإن الاقتصادات النامية هي الأخرى معرضة بشدة لتقلبات الطاقة واضطرابات النقل، من دون أن تمتلك نفوذاً كبيراً على التنافسات الجيوسياسية المحيطة بها. وإذا أُعلن اتفاق ما، فقد تخطئ الأسواق في اعتبار إعادة فتح المضيق نهاية للأزمة. فقد تنخفض أسعار الشحن، وتلين أسعار الطاقة، وتتفاعل أسواق الأسهم بإيجابية؛ غير أن ذلك لا يعني زوال المخاطر، بل قد لا يكون سوى تأجيل للأزمة إلى جولة جديدة من المفاوضات. كما أن التداعيات تتجاوز النفط: فالمصافي ستضطر إلى مواءمة مشترياتها مع أقساط تأمين متغيرة للمخاطر، وسيأخذ المنتجون تقلبات الطاقة والنقل في حسابات هوامش الربح، وسيعيد المؤمنون تقييم مستويات تعرضهم، وستتخذ شركات الشحن قراراتها بشأن المسارات في ظل عدم يقين سياسي، بينما ستحسب البنوك والمتعاملون تكاليف العقوبات وتعطل المدفوعات والامتثال القانوني. والدرس الأكبر لهذه الأزمة هو أن العولمة لم تنته، بل أصبحت أكثر تسييساً واشتراطاً. فالشركات والحكومات التي بنت حساباتها على افتراض حركة سلسة للسلع والمدفوعات والتأمين والموانئ وسلاسل الإمداد، بات عليها أن تقر بأن الممرات الاستراتيجية لم تعد محصنة من الضغوط الجيوسياسية. ومضيق هرمز ليس سوى عنق زجاجة واحد، لكنه، بحكم دوره المحوري في تدفقات الطاقة العالمية، يمثل أحد أوضح النماذج على هذا التحول الأوسع.

https://www.aljazeera.com/opinions/٣١/٥/٢٠٢٦/the-strait-

ECONOMIST

الحروب الحديثة؛ سهلة البدء، صعبة الإنهاء

The Economist

تُظهر الحروب الأخيرة أن التكنولوجيا جعلت بدء الحرب أكثر إغراءً للقوى الكبرى، لكنها جعلت تحقيق النصر أكثر صعوبة. ففي شرق أوكرانيا، أنشأت الطائرات المسيّرة نوعاً من «منطقة قتل» دائمة؛ إذ يضطر الجنود للوصول إلى مواقعهم إلى التسلل أسابيع عبر الغابات، وقد لا يتمكنون أحياناً من الخروج لأشهر. كما أن الأثر النفسي لهذا الوضع مستدام؛ فكثير من العائدين من الجبهة، حتى على بعد مئات الكيلومترات، يغطّون النوافذ، ويخفضون الإضاءة، ويصابون بالخوف والعجز عند سماع صوت المسيّرات. وفي الوقت نفسه، في الحرب ضد إيران، قصفت المقاتلات الأميركية والإسرائيلية أهدافها بحرية اعتماداً على

الحساسات المتقدمة والرادارات والأقمار الصناعية والطائرات المسيّرة ومنظومات الاستهداف، بل جرى الحديث عن اختراق كاميرات المرور في طهران لتعقّب المرشد الإيراني. ورغم التباين الظاهري بين الحربين، فإنهما تخضعان لمسار واحد هو «الشفافية التكتيكية»، أي تزايد القدرة على الرصد والتعرّف والاستهداف في ميدان القتال. وهذه الشفافية ليست كاملة، لكنها اتسعت إلى حد جعلها اتجاهاً تكنولوجياً حاسماً في الحروب الجديدة. ويزيد تصاعد الحروب من أهمية هذا التحول؛ ففي عام ٢٠٢٥ بلغ عدد النزاعات النشطة المرتبطة بالدول ٦٥ نزاعاً، وهو أعلى مستوى منذ بدء تسجيل البيانات عام ١٩٤٦، بينها ٨ حروب بين دول، وحالتان تجاوزتا ١٠٠٠ قتيل قتالي سنوياً، فيما وُصفت السنوات الأربع الأخيرة بأنها الأكثر عنفاً منذ نهاية الحرب الباردة. وتقوم الشفافية التكتيكية على ثلاث ركائز: حساسات أكثر وأفضل، ونيران دقيقة، وشبكات تنقل البيانات القابلة للاستخدام من الحساسات إلى منظومات الاستهداف. وتمثل المسيّرات رمز هذا التحول، لكنها ليست كل المسألة؛ فهي، لأنها تجمع بين الاستشعار والسلاح، تُبسّط ظاهرياً تعقيد الحرب المنظومية. ومع ذلك، فإن دورها هائل، من مسيّرات «بيرقدار» التركية في ليبيا وسوريا وقره باغ وأوكرانيا، إلى المسيّرات الأصغر والأذكى التي دخلت الإنتاج الواسع منذ ٢٠٢٤ ووسّعت حزام الاستنزاف في الجبهة من نحو ٥ كيلومترات إلى ما قد يبلغ ٣٠ كيلومتراً. وفي أوكرانيا لا تقتل المسيّرات فقط، بل تنقل الغذاء والماء، فيما تُجلي المركبات الأرضية غير المأهولة الجرحى؛ ففي الأشهر الثلاثة الأولى من ٢٠٢٦ نفذت القوات الأوكرانية أكثر من ٢٤ ألف مهمة بهذه الوسائل. غير أن مسيّرات الرؤية من منظور الشخص الأول تسهم أيضاً في الخسائر الضخمة؛ إذ تُقدّر خسائر روسيا بين ١/١ و١/٤ مليون قتيل وجريح، أي ما يعادل رجلاً من كل ٢٥ رجلاً دون الخمسين، بينما تبدو خسائر أوكرانيا أقل عدداً، لكنها أثقل نسبة إلى سكان ما قبل الحرب، بما يعادل شخصاً من كل ١٦ شخصاً بين ١٨ و٤٩ عاماً. ومع ذلك، فالتفوق التكنولوجي ليس مطلقاً؛ فقد قلّصت الحرب الإلكترونية النجاح الأولي للمسيّرات والقذائف الموجهة، وانخفضت دقة قذائف «إكسكاليبور» الأميركية في أوكرانيا خلال أشهر من ٧٠ في المئة إلى ٦ في المئة. كما تُظهر المسيّرات الليفية، وليزرات مكافحة المسيّرات، وأجهزة التشويش، ومنظومات التعمية، أن التنافس بين الابتكار ومضاداته دائم. وحتى التفوق الجوي لم يعد ضماناً للنصر؛ ففي لبنان، ورغم التفوق الجوي والاستخباري الإسرائيلي، ظلت القوات مضطرة إلى تطهير القرى مشياً، وتحمل الخسائر، والإقرار بأن الضربات الجوية وحدها لا تُخرج حزب الله من الميدان. وتحت ارتفاع يقارب ٤٠٠٠ متر، باتت ساحة القتال أشبه بـ«ساحل جوي» تحد فيه المسيّرات الكثيفة ومنظومات الدفاع الجوي من حرية حركة الطائرات الباهظة. وفي حرب إيران أيضاً، ورغم استهداف ١٣ ألف هدف، لم تتمكن العمليات الأميركية والإسرائيلية من القضاء على قدرة إيران على الرد؛ إذ لا تزال تحتفظ بـ٧٥ في المئة من منصات إطلاقها الصاروخية السابقة للحرب، و٧٠ في المئة من صواريخها المجنحة والباليستية. والخلاصة أن التكنولوجيا قد تجعل ساحة الحرب أكثر شفافية والضربات أدق، لكنها لا تجلب بالضرورة نصراً سياسياً. والخطر الأكبر أن يندفع القادة، تحت وهم «الضربة الحاسمة»، إلى حروب يكون إنهاؤها والانتصار فيها أصعب بكثير من بدئها.

https://www.economist.com/interactive/essay/٢٨/٠٥/٢٠٢٦/

RT

كيف تحولت مزحة على الإنترنت إلى مؤشر على السخط السياسي في الهند؟

بعد أسبوعين فقط من إعلان الحزب الحاكم في الهند، بقيادة ناريندرا مودي، تحقيقه فوزاً مهماً في ولاية البنغال الغربية، واجه المشهد السياسي في البلاد ظاهرة غير متوقعة تمثلت في ظهور حركة ساخرة على الإنترنت باسم «حزب جاناتا الصرصور»، في محاكاة تهكمية واضحة للحزب الحاكم. وقد أُطلقت هذه الحركة في ١٦ أيار/مايو على يد خريج في العلاقات العامة يبلغ من العمر ثلاثين عاماً ويقيم في الولايات المتحدة، واتخذت من «الصرصور» رمزاً لها؛ وهو رمز مستمد من تصريح مثير للجدل لرئيس المحكمة العليا في الهند،

شبّه فيه خلال جلسة علنية بعض الشباب الذين لا يملكون عملاً أو مكانة مهنية بـ«الصراصير». ورغم أنه أوضح لاحقاً أنه لم يكن يقصد جميع شباب الهند، بل الأشخاص الذين يدخلون مهنة القانون بشهادات مزوّرة، فإن الأثر السياسي والإعلامي لتصريحه لم يعد قابلاً للاحتواء. وسرعان ما تحولت هذه المزحة السياسية إلى ظاهرة وطنية ثم دولية؛ إذ وصل حساب الحزب الساخر على إنستغرام خلال ثلاثة أيام إلى ١١/١ مليون متابع، ثم ارتفع إلى ٢٢/٥ مليون، في حين يبلغ عدد متابعي حساب الحزب الحاكم نحو ٩/٤ ملايين، وحساب حزب المؤتمر، وهو أبرز قوى المعارضة، ١٣/٦ مليوناً. أما الحساب الشخصي لرئيس الوزراء، الذي يضم ١٠١ مليون متابع، فلا يزال في مستوى مختلف تماماً. كما أظهر موقع الحركة تسجيل أكثر من مليون مؤيد. وازدادت أهمية المسألة سياسياً عندما نشرت عدة وسائل إعلام دولية، في توقيت شبه متزامن، تقارير مفصلة عن هذه الظاهرة، واعتبرتها مؤشراً على استياء الجيل الشاب من حكم مودي الممتد منذ ١٢ عاماً. ووفق هذا السرد، لم يعد «حزب الصرصور» مجرد دعابة إلكترونية، بل غدا رمزاً لإحباط جيل يرى نفسه مهمشاً ومسلوب الصوت. وقد قورنت هذه الظاهرة بموجة احتجاجات الجيل زد في دول مجاورة للهند، مثل سريلانكا وبنغلادش ونيبال، وهي احتجاجات أسقطت بعض الحكومات، فيما بقيت جذورها، مثل الفساد والبطالة، قائمة. والخلفية الاجتماعية لهذه الموجة واضحة؛ إذ إن نحو ثلثي سكان الهند البالغ عددهم ١/٤ مليار نسمة هم دون سن الخامسة والثلاثين. وبحسب بيانات عام ٢٠٢٥، يبلغ معدل البطالة العام نحو ٣/١ في المئة، لكنه يصل في الفئة العمرية بين ١٥ و٢٩ عاماً إلى ٩/٩ في المئة، مع فجوة ملحوظة بين المناطق الريفية، حيث يبلغ ٨/٣ في المئة، والمناطق الحضرية، حيث يصل إلى ١٣/٦ في المئة. وقد فاقمت المنافسة الشديدة على الوظائف الحكومية والخاصة، وبطالة الخريجين، والضغوط التضخمية الناجمة عن أزمة الطاقة والشرق الأوسط، استياء الشباب. أما مطالب هذه الحركة الساخرة فتحمل طابعاً سياسياً واضحاً، من بينها حظر المقاعد البرلمانية بعد التقاعد لرؤساء المحكمة العليا، واتخاذ إجراءات ضد لجنة الانتخابات بتهمة حذف أصوات مشروعة، وتخصيص ٥٠ في المئة من مقاعد البرلمان للنساء من دون زيادة عدد المقاعد، وفرض حظر لمدة عشرين عاماً على المشرّعين الذين يغيّرون أحزابهم، وإلغاء تراخيص وسائل الإعلام المرتبطة بكبار الرأسماليين دعماً للإعلام المستقل، إضافة إلى فرض قيود على وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة. وجاء رد الحكومة سريعاً وذا طابع أمني، إذ حُجب حساب الحركة وموقعها الإلكتروني بذريعة تهديد الأمن القومي. كما امتنعت محكمة دلهي العليا مؤقتاً عن رفع الحجب عن الحساب الأول، ووصفت محتواه بأنه «مهين إلى حد ما»، لكنها طلبت من الحكومة رداً كاملاً خلال أربعة أسابيع ومراجعة أمر الحجب مجدداً. وفي المجمل، تكشف هذه الظاهرة كيف يمكن للسخرية الرقمية، وبطالة الشباب، والتنافس الإعلامي الجيوسياسي، والسياسة الداخلية الهندية أن تتجمع في هيئة ميم واحد، لتتحول إلى تحدٍّ رمزي للسلطة القائمة.

https://www.rt.com/india/٦٤٠٧٤٥-cockroach-party-india-modi/

WASHINGTON INSTITUTE

تعديل التوقعات الأميركية إزاء الحكومة العراقية الجديدة

واجهت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي الزيدي، منذ بداية عملها، اختباراً صعباً تمثل في هجمات بطائرات مسيّرة نفذتها عناصر ميليشياوية عراقية ضد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، من بينها إصابة موقع براكة النووي في الإمارات. وقد وقعت هذه الهجمات بعد ثلاثة أيام فقط من تهنئة واشنطن الرسمية للحكومة الجديدة، ما أظهر أن توقع حدوث تغيير سريع في بغداد، ولا سيما في مجال كبح الجماعات المسلحة القريبة من إيران، ليس واقعياً إلى حد بعيد. وقد وصل الزيدي إلى رئاسة الوزراء بعد خمسة أشهر من الانتخابات البرلمانية، وبعد توافق

الأحزاب العراقية الرئيسية عليه. وكان اختياره مفاجئاً؛ فهو رجل أعمال شاب ذو خبرة سياسية محدودة، راكم ثروته من خلال توريد مواد السلة الغذائية المدعومة من الحكومة العراقية. كما كان مالكاً لمصرف الجنوب الإسلامي، وهو مصرف منعه البنك المركزي العراقي في عام ٢٠٢٤، تحت ضغط وزارة الخزانة الأميركية وفي ظل اتهامات بالارتباط بشبكات إرهابية، من إجراء التعاملات بالدولار. واللافت أن واشنطن وطهران رحبتا معاً بالحكومة الجديدة؛ فقد تحدث مسؤولون أميركيون عن «القيادة الجديدة» للزيدي وإمكان فتح فصل جديد في العلاقات بين البلدين، في حين هنأه مسؤولون إيرانيون كبار ودعوا إلى بدء مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي مع طهران. كما حصل الزيدي على دعم كامل من الإطار التنسيقي الشيعي، وهو كتلة تضم ممثلين عن جماعات قريبة من إيران ومنظمات مصنفة إرهابية وخاضعة لعقوبات أميركية، مثل عصائب أهل الحق، وحركة النجباء، وكتائب حزب الله. وبعد الهجمات على السعودية والإمارات، تعهّد الزيدي بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق واتخاذ إجراءات أمنية وقانونية ضد المتورطين. غير أن المشكلة تكمن في أن هذا التحقيق قد يلقى على الأرجح مصير عشرات التحقيقات السابقة في الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة ضد الأكراد والمنشآت الأميركية والدول العربية؛ وهي تحقيقات لم يفضِ أي منها إلى نتيجة ملموسة، بسبب النفوذ الواسع للقوى القريبة من إيران والميليشيات داخل الأجهزة الأمنية والحكومية العراقية.ولا تزال حكومة الزيدي غير مكتملة؛ إذ لم تُملأ حتى الآن سوى ١٤ حقيبة من أصل ٢٣ وزارة، فيما تبقى وزارتا الدفاع والداخلية، وهما من الوزارات الحساسة، شاغرتين. وتطالب الولايات المتحدة بإعطاء الأولوية لنزع سلاح الميليشيات القريبة من إيران، غير أن طهران تقاوم هذا المسار بوضوح. كما أفيد بأن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني حذّر جماعات الإطار التنسيقي من تقديم تنازلات للولايات المتحدة بشأن نزع سلاح الميليشيات مقابل الحصول على مناصب حكومية. وقد ازدادت أهمية العراق بالنسبة إلى إيران بعد إضعاف حزب الله في لبنان، إذ تسعى طهران إلى ضمان بقاء الحكومة الجديدة في بغداد صديقة لإيران ومتسامحة مع الميليشيات. وكان نواب قريبون من إيران في البرلمان العراقي قد عرقلوا سابقاً استثمارات سعودية تصل إلى ١٠٠ مليار دولار، معظمها في المناطق ذات الغالبية السنية. وفي الوقت نفسه، نفذت القوات الإيرانية والميليشيات الشيعية خلال الحرب الأخيرة أكثر من ٨٠٠ هجوم صاروخي وبالطائرات المسيّرة ضد إقليم كردستان العراق. والخلاصة التحليلية هي أن على الولايات المتحدة أن تمنح الزيدي، في المدى القصير، فرصة محدودة لتثبيت موقعه، لكنها لا ينبغي بعد ذلك أن تتراجع عن الضغط الصارم، بما في ذلك فرض عقوبات على المسؤولين والمؤسسات العراقية الداعمة للجماعات الإرهابية. فالحد الأدنى المتوقع من الحكومة الجديدة هو منع هجمات الميليشيات على الدول العربية أو القوات الأميركية أو أكراد العراق أو إسرائيل؛ وإلا فإن هذه الجماعات ستقوّض علاقات بغداد مع واشنطن والعالم العربي، وستعرقل التنمية الاقتصادية في العراق، وتمهّد لمزيد من الهجمات الخارجية على الأراضي العراقية.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/

RUSI

كيف منحت أزمة هرمز تركيا فرصة لتوسيع نفوذها في العراق؟

عاد العراق، في خضم تصاعد المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، ليصبح نقطة ضغط مهمة في المعادلات الإقليمية. فقد زاد الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، والضغوط المالية الأميركية، والقيود على صادرات النفط، من حالة عدم اليقين المالي في بغداد، فيما وضعت الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ المنسوبة إلى جماعات عراقية قريبة من إيران ضد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة حكومة

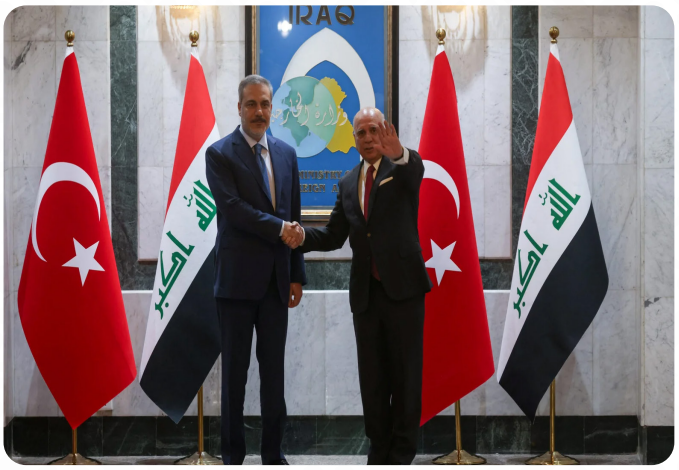

علي فالح الزيدي الجديدة والهشة في موقف بالغ الصعوبة. وقد أدانت بغداد هذه الهجمات، وتعهدت بالتعاون مع الرياض وأبوظبي في تحقيق مشترك. ويواجه العراق تحدياً مزدوجاً: فمن جهة، عليه أن يتجنب الانزلاق بصورة أعمق إلى الحرب الإقليمية، ومن جهة أخرى، عليه أن يثبت قدرته على ضبط الجماعات المسلحة التي تهدد أنشطتها العابرة للحدود أمن الخليج العربي، وكذلك برنامج تثبيت الاستقرار الداخلي في العراق. وفي هذا المناخ، تسعى تركيا إلى رفع سياستها تجاه العراق من مستوى التعاون الأمني المحض إلى حزمة استراتيجية تشمل التجارة والبنية التحتية والطاقة والربط الإقليمي. وتأتي دعوة الرئيس التركي لرئيس الوزراء العراقي الجديد إلى زيارة أنقرة في إطار محاولة إنشاء قناة سريعة مع القيادة الجديدة في بغداد. ورغم محدودية خبرة الزيدي السياسية، فإن خلفيته التجارية ونهجه القائم على الصفقات يجعلان منه شخصية جذابة لأنقرة، ولا سيما في ظل دعم واشنطن لترشيحه، وتزايد نشاط العلاقات الأميركية ــ التركية في ملفي العراق وسوريا. كما تستعد تركيا لتزويد بغداد بمنظومات دفاع أرض ــ جو، في خطوة قد تعزز نفوذ أنقرة في البنية الأمنية العراقية، بل وقد تترك تداعيات على دور حلف شمال الأطلسي في العراق. وتستند الاستراتيجية التركية في العراق إلى عدة محاور متزامنة: مواجهة حزب العمال الكردستاني، والدفع بممر طريق التنمية بوصفه مساراً يربط الخليج العربي والعراق وتركيا وأوروبا، وإحياء صادرات الطاقة عبر جيهان، والتعاون في ملف المياه، وتوسيع التجارة، واحتواء النفوذ الإيراني. وبالنسبة إلى الحزب الحاكم في تركيا، يمثل العراق سوقاً حيوية لتعزيز الصادرات قبل الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٢٨. ففي عام ٢٠٢٥، بلغ حجم التجارة الثنائية بين تركيا والعراق ١٦/٨ مليار دولار، منها نحو ١٢/٤ مليار دولار صادرات تركية، و٤/٤ مليارات دولار واردات من العراق. وتسعى تركيا، مستفيدة من ضعف الاقتصاد الإيراني وتباطؤ واردات العراق غير النفطية عبر هرمز، إلى ترسيخ موقعها كمورّد صناعي ومسار ترانزيت بديل. غير أن العراق ليس دولة موحدة وبسيطة في بنيتها؛ فالجماعات القريبة من إيران تمتلك نفوذاً واسعاً في الحكم والأمن والاقتصاد في محافظات عدة، وفي الشمال يدير الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إلى جانب قوات البيشمركة، إقليم كردستان. لذلك تجد تركيا نفسها مضطرة إلى التعامل مع جميع هؤلاء الفاعلين. وتبقى قضية حزب العمال الكردستاني في سنجار حساسة، لأن بعض فصائل الحشد الشعبي القريبة من إيران وفرت خلال السنوات الماضية بيئة ملائمة لشبكات مرتبطة بالحزب، وعرقلت تنفيذ اتفاق سنجار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وقد أوجدت حرب إيران فرصاً لتركيا في إقليم كردستان؛ إذ نفذت طهران خلال الحرب الأخيرة أكثر من ٨٠٠ هجوم على أهداف في الإقليم، استهدفت غالباً مناطق قريبة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، ما زاد ابتعاد أكراد العراق عن إيران. وفي الوقت نفسه، أصبح المسار التركي وخط أنابيب جيهان الطريق الأكثر استقراراً نسبياً لصادرات النفط العراقية، وإن كانت طاقته لا تكفي لتعويض كامل الصادرات العراقية. كما بدأ الاتحاد الوطني الكردستاني، بعد استهداف السليمانية، يميل رغم علاقاته التاريخية الوثيقة بطهران إلى الموازنة مع أنقرة. وكان تسليم منصب محافظ كركوك مؤقتاً لشخصية قريبة من الجبهة التركمانية المدعومة من تركيا في نيسان/أبريل ٢٠٢٦ مؤشراً على هذا التحول. وإجمالاً، تسعى تركيا إلى استثمار الفراغ الناتج عن تراجع قوة إيران لجذب بغداد وأربيل إلى مدارها الاقتصادي والأمني، لكن هذه الاستراتيجية تبقى شديدة الارتباط بالتوازن الهش بين بغداد وأربيل وأنقرة، ومعرضة لمخاطر المنافسات الكردية، والجماعات المسلحة القريبة من إيران، والخلافات النفطية، وأزمة السيادة العراقية.

https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/

INSS

هرمز وإعادة تعريف أمن سلاسل الإمداد العالمية

لقد خلّفت الحرب في الشرق الأوسط وإغلاق مضيق هرمز تداعيات واسعة على الاقتصاد العالمي، وكشفت الهشاشة البنيوية لسلاسل الإمداد الدولية. فقد أظهرت هذه الأزمة أن الاقتصاد العالمي لا يعتمد على التدفق الحر للنفط والغاز فحسب، بل يتكئ أيضاً بدرجة كبيرة على ممرات بحرية محدودة واختناقات جيوسياسية، إذ يمرّ نحو ربع تجارة النفط المنقولة بحراً في العالم عبر مضيق هرمز. وقد عطّلت الهجمات الإيرانية على البنى التحتية الحيوية في

المنطقة، بما في ذلك منشآت الغاز الطبيعي المسال، والمصانع البتروكيميائية، والبنية التحتية للتصدير في مختلف أنحاء الخليج العربي، إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي ونقلهما. غير أن نطاق آثار الأزمة لم يبقَ محصوراً في قطاع الطاقة، بل امتد ليشمل مواد صناعية مهمة مثل الهيليوم، والمنتجات البتروكيميائية، والأسمدة الكيميائية، والألمنيوم. وتكتسب هذه المواد أهمية حيوية لصناعات متقدمة مثل أشباه الموصلات، والفضاء، والسيارات، وبنى الذكاء الاصطناعي التحتية. لذلك تحولت أزمة هرمز من اضطراب في الطاقة إلى أزمة متعددة الأبعاد في الإنتاج الصناعي، والنقل، والتكنولوجيا، والأمن الاقتصادي. وفي مواجهة هذا الوضع، سعت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى تفعيل وتطوير مسارات بديلة للتصدير بهدف تقليل الاعتماد على مضيق هرمز. وتشمل أبرز هذه المسارات خط الأنابيب السعودي شرق ــ غرب إلى البحر الأحمر، وشبكة حبشان ــ الفجيرة الإماراتية التي تربط حقول النفط الداخلية في أبوظبي ببحر عُمان. وقد صُممت هذه المسارات لتجاوز هرمز، غير أن استهداف إيران للبنى التحتية البديلة أظهر أن التنافس الإقليمي في مجال الطاقة اتسع إلى مستوى أرحب من الصراع على هندسة مسارات التجارة العالمية. ومن أبرز النقاط الاستراتيجية في هذه الأزمة محاولة طهران تحويل موقعها الجغرافي إلى رافعة سياسية واقتصادية مستدامة. فطرح استيفاء رسوم عبور من السفن المارة في هرمز يعكس سعياً إلى مأسسة السيطرة الجيوسياسية على ممر حيوي وتحويله إلى مصدر طويل الأمد للدخل والنفوذ والضغط السياسي. وفي هذا الإطار، لا تقتصر المسألة الأساسية على ما إذا كان المضيق مفتوحاً أم مغلقاً، بل تتمثل في تحديد الفاعل القادر على وضع قواعد العبور، وتحديد كلفة الوصول، وضمان أمن مسارات التجارة العالمية. ويستند التقرير الحاضر إلى عشرة رسوم بيانية لفحص الآثار الاقتصادية العالمية لإغلاق مضيق هرمز. وتُظهر هذه الرسوم ارتفاع أسعار النفط والغاز ووقود الطائرات، واضطراب سلاسل إمداد الألمنيوم والأسمدة الكيميائية، والضغط المتزايد على مؤشر أسعار الغذاء العالمي. وتشير خلاصة البيانات إلى أن نقطة هشاشة مركّزة في الاقتصاد العالمي يمكن أن تتحول إلى محرّك لأزمة متعددة الطبقات. أما النتيجة الأساسية فهي أن آثار أزمة كهذه لا تزول فوراً بمجرد توقف القتال أو إعلان وقف إطلاق النار. فاضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف التأمين والنقل، وعدم استقرار أسعار الطاقة، والضغط على الصناعات المعتمدة عليها، يمكن أن تستمر طويلاً بعد تراجع التوتر العسكري. ومن ثمّ، فإن أزمة هرمز ليست مجرد حدث عابر في سوق الطاقة، بل إنذار بشأن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي أمام الاختناقات الاستراتيجية والتنافسات الجيوسياسية.

https://www.inss.org.il/publication/hormuz-crisis/asia-

RT

ماذا كشفت زيارة بوتين إلى كازاخستان عن القوة والنفوذ في أوراسيا؟

تدلّ الزيارة الرسمية لرئيس روسيا إلى كازاخستان، بما يتجاوز كونها لقاءً ثنائياً عادياً، على تعميق الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وأستانة في مرحلة باتت فيها آسيا الوسطى أكثر حضوراً في صلب تنافس القوى الخارجية. وكانت هذه ثاني زيارة رسمية له إلى كازاخستان خلال عامين فقط؛ وهو تواتر نادر نسبياً يبيّن أن العلاقات بين البلدين لا تزال أحد المحاور الرئيسية للنظام الإقليمي في أوراسيا. وقد حمل الاستقبال الشخصي من رئيس كازاخستان، ومرافقة طائرة الرئيس الروسي بمقاتلات كازاخية، واللقاءات الرسمية رفيعة المستوى،

رسالة سياسية واضحة مفادها أن روسيا لا تزال تحتل مكانة مميزة في حسابات السياسة الخارجية لكازاخستان، حتى في ظل توسيع أستانة علاقاتها مع الصين وتركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتستند هذه العلاقة إلى الجغرافيا والتاريخ المشترك والروابط الاقتصادية والاتصالات الإنسانية وأطول حدود برية متصلة في العالم، بطول ٧٥٩٩ كيلومتراً. وهذه الحدود تجعل تعاون البلدين مرتبطاً بقضايا مثل الأمن القومي، والمرونة الاقتصادية، ومسارات العبور، والسلاسل الصناعية، والهجرة، والبنية التحتية الحيوية. كما أن توقيع البيان المشترك بشأن «الأعمدة السبعة للصداقة وحسن الجوار» مثّل محاولة لتحويل الثقة السياسية إلى إطار مؤسسي ومستدام، ولا سيما في وقت يعاد فيه تشكيل مسارات التجارة العالمية، وتغيّر ضغوط العقوبات التدفقات الاقتصادية، وتكتسب المنظمات الإقليمية دوراً أكثر بروزاً في أوراسيا. وتكتسب الأبعاد الاقتصادية لهذه الشراكة أهمية كبيرة؛ فقد بلغت الاستثمارات الروسية في كازاخستان نحو ٣٠ مليار دولار، وتشكل الشركات ذات المشاركة الروسية أكثر من ٤٠ في المئة من مجموع الكيانات القانونية ذات رأس المال الأجنبي في كازاخستان. كما يجري تنفيذ نحو ٧٠ مشروعاً كبيراً بمشاركة مستثمرين روس في مجالات مثل صناعة السيارات، والهندسة الثقيلة، والصناعات الكيميائية، وقد وفرت هذه المشاريع أكثر من ٦٠ ألف فرصة عمل. وبلغ حجم التجارة الثنائية في عام ٢٠٢٥ نحو ٢٧/٤ مليار دولار، وحافظ على مساره التصاعدي في أوائل عام ٢٠٢٦. كما يعكس الاستخدام المتزايد للعملات الوطنية في المبادلات سعي البلدين إلى تقليل الاعتماد على الآليات المالية الخارجية. وتظل الطاقة الركيزة المركزية للعلاقات؛ إذ يمر أكثر من ٨٠ في المئة من صادرات النفط الكازاخية إلى الأسواق العالمية عبر الأراضي الروسية ومسار كونسورتيوم خط أنابيب بحر قزوين. وفي مجال الغاز، تُبحث خطط لتحديث وتوسيع شبكة نقل الغاز في كازاخستان بمشاركة روسية. إضافة إلى ذلك، يكتسب اختيار روسيا لأداء الدور الرئيسي في بناء أول محطة للطاقة النووية في كازاخستان أهمية استراتيجية خاصة، لأن مشروعاً كهذا يخلق روابط تمتد لعقود في مجالات الوقود والصيانة وتدريب الكوادر والتنظيم والدعم التكنولوجي. وعلى المستوى الإقليمي، تظهر المشاركة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والمنتديات المرتبطة به أن التعاون الروسي ــ الكازاخي لا يقتصر على الإطار الثنائي، بل يتحرك أيضاً عبر مؤسسات متعددة الأطراف. كما تمتد العلاقات إلى التكنولوجيا المتقدمة، من خلال مشروع إطلاق صاروخ «سويوز-٥/سونكار» من مجمع «بايتيريك» واستمرار التعاون في قاعدة «بايكونور» الفضائية. وإجمالاً، أظهرت الزيارة أن نفوذ روسيا في آسيا الوسطى لا يستند فقط إلى الإرث التاريخي، بل إلى شبكة كثيفة من الاستثمار والطاقة والعبور والصناعة والتكنولوجيا والمؤسسات الإقليمية، يمكن أن تشكل أحد أعمدة البنية المستقبلية لأوراسيا.

https://www.rt.com/russia/-٦٤٠٧٣٥putins-visit-to-kazakhstan/

CRISIS GROUP

العراق يشكّل حكومة جديدة وسط الفوضى الإقليمية

في ١٤ أيار/مايو ٢٠٢٦، وبعد ستة أشهر من الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، صادق البرلمان العراقي على حكومة غير مكتملة برئاسة علي الزيدي. وقد اختير الزيدي، وهو ملياردير شاب يفتقر إلى الخبرة السياسية والحكومية، بوصفه خياراً توافقياً بعد أشهر من الانسداد داخل الائتلاف الشيعي الحاكم. ولم يكن اختياره، بقدر ما يبدو، تعبيراً عن استجابة استراتيجية لأزمات البلاد، بل مؤشراً على تفاقم تشظي النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣. وتبدأ الحكومة الجديدة عملها في وقت حوّلت فيه حرب الولايات المتحدة وإسرائيل مع إيران، منذ ٢٨ شباط/فبراير، العراق إلى ساحة اشتباك غير مباشر. فقد ضربت الأطراف الرئيسية الثلاثة في الحرب أهدافاً داخل الأراضي العراقية، كما نفذت جماعات مسلحة متحالفة مع إيران هجمات انطلاقاً من العراق، خلافاً لسياسة الحياد الرسمية التي أعلنتها بغداد. وقد أضعف هذا الوضع علاقات العراق مع واشنطن وعواصم الخليج العربية. وفي الوقت نفسه، أدى إغلاق إيران مضيق هرمز إلى وقف القسم الأكبر من صادرات النفط العراقية، ووضع اقتصاد البلاد، الذي يعتمد نحو ٩٠ في المئة من إيرادات دولته على النفط، تحت ضغط شديد. والزيدي، في الواقع، هو «رئيس وزراء استبعاد الخيارات»؛ إذ إن الشخصيتين الرئيسيتين، محمد شياع السوداني ونوري المالكي، قامتا بتحييد بعضهما سياسياً. فمعارضة واشنطن لعودة المالكي، وفشل السوداني في إبقاء العراق بعيداً عن الحرب، فتحا الطريق أمام خيار أضعف وتوافقي. وقد أدى الدور الحاسم في ذلك رئيس مجلس القضاء الأعلى، فائق زيدان، وهو شخصية اكتسبت في السنوات الأخيرة نفوذاً سياسياً ملحوظاً، وأصبحت مؤثرة في تحديد المناصب الرئيسية في العراق. وتكشف خلفية الزيدي أيضاً عن ارتباط عميق بشبكات الريع والاقتصاد التابعة للدولة. فقد حصلت شركته قبل نحو عقد على عقد مربح لتوزيع بطاقات الحصص والسلال الغذائية المدعومة. كما تولى رئاسة مصرف مُنع في عام ٢٠٢٤ من إجراء التعاملات بالدولار بعد تحذيرات من وزارة الخزانة الأميركية بشأن غسل الأموال. وهذه الارتباطات لا تُعد، في منطق النخب الأوليغارشية العراقية، عائقاً، بل ميزة؛ لأن رئيس الوزراء الذي يعرف شبكات توزيع الريع ويعتمد عليها يكون أقل قدرة على التحول إلى مركز مستقل للسلطة. وتعكس الحكومة نفسها هشاشة هذه التسوية؛ إذ لم يصادق البرلمان إلا على ما يزيد قليلاً على نصف الوزراء، وبقيت وزارات مهمة مثل الدفاع والداخلية شاغرة. كما أن إبقاء فؤاد حسين في وزارة الخارجية يشير إلى حاجة النخب إلى ترميم علاقات العراق الخارجية. وفي الوقت نفسه، يدل استبعاد بعض المرشحين المرتبطين بجماعات خاضعة لعقوبات أميركية على أن واشنطن أثّرت في تركيبة الحكومة، وإن كان نفوذ الأحزاب المتحالفة مع إيران سيستمر في المستويات الإدارية الأدنى. ويتمثل التحدي الأساسي أمام الزيدي في الأمن والمال معاً. فالتصادم الحاد مع الجماعات المتحالفة مع إيران قد يؤدي إلى صراع شيعي داخلي وسقوط الحكومة، في حين أن الإفراط في المسايرة يزيد خطر فرض عقوبات إضافية أو قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري. وربما يكون الدمج التدريجي والمنضبط للجماعات المسلحة في الهياكل الرسمية هو المسار العملي الوحيد، لأن الحشد الشعبي متجذر في المجتمع الشيعي والبنية السياسية العراقية، وإزالته بالكامل ليست أمراً واقعياً. أما اقتصادياً، فإن توقف الإنتاج في حقول البصرة، بطاقة تقارب ٣٫٣ ملايين برميل يومياً، يهدد قدرة الدولة على دفع رواتب القطاع العام. وقد لا يوفر الاقتراض الداخلي سيولة إلا لنحو ثلاثة أشهر. لذلك فإن مستقبل حكومة الزيدي سيتوقف على قدرته على إدارة ضغط واشنطن، ونفوذ طهران، والجماعات المسلحة، وأزمة النفط، والانقسامات الداخلية في النظام السياسي العراقي في آن واحد.

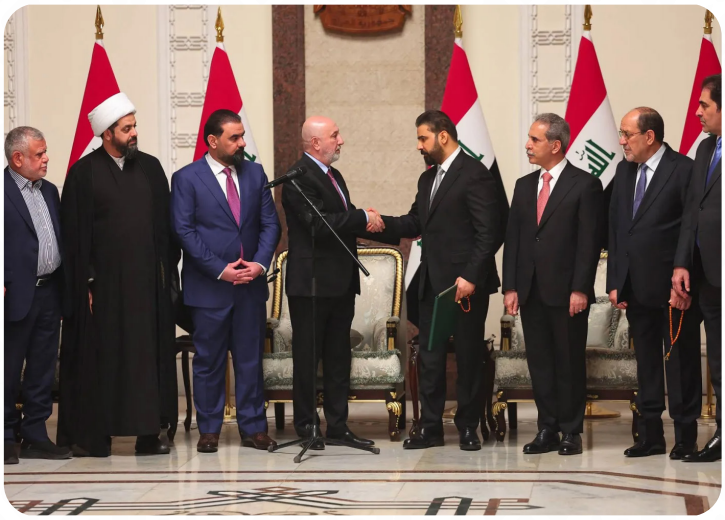

https://www.crisisgroup.org/cmt/middle-east-north-africa/iraq-iran-

HAARETZ

الإلهاء والهجوم وتقمّص دور الضحية: داخل حملة نتنياهو للبقاء في السلطة

يمكن فهم المستقبل السياسي لإسرائيل من خلال ثلاثة مقاطع فيديو واسعة الانتشار. يعرض الفيديو الأول مشهداً عنيفاً لوزير الأمن القومي من اليمين المتطرف وهو يشرف ويشجع، داخل معتقل إسرائيلي، على إساءة معاملة ناشطين مؤيدين لفلسطين من قافلة غزة البحرية. ويتحرك بين معتقلين مقيدين وراكعين، ويمدح حراس السجن، فيما يُسمع النشيد الوطني الإسرائيلي في الخلفية. وقد كان رد الفعل الدبلوماسي العالمي واسعاً إلى حد اضطر رئيس الوزراء إلى اتخاذ موقف، لكنه اكتفى بإدانة خفيفة، قائلاً إن هذا السلوك «لا ينسجم مع قيم إسرائيل ومعاييرها».

وهو عملياً لا يستطيع الذهاب أبعد من ذلك في مواجهة حليفه من اليمين المتطرف، لأن الكنيست بدأ إجراءات حل نفسه، ويجب إجراء الانتخابات قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر؛ وفي مثل هذه الظروف، يحتاج إلى كل صوت ممكن. أما الفيديو الثاني، فهو أول مقطع انتخابي رسمي للحزب الحاكم لانتخابات ٢٠٢٦. ويظهر فيه أفراد عائلة من الطبقة الوسطى يجلسون حول مائدة عشاء عيد شافوعوت، ويتحدثون بقلق عن ابن أحد المعارف الذي يشاهد قناة يمينية قريبة من رئيس الوزراء. ثم يعلن ابن العائلة أن لديه «شيئاً يقوله». وتظن العائلة أنه يستعد لـ«الإفصاح» عن هوية ما، لكنه يعترف بأنه يميني ويدعم رئيس الوزراء. وتتمثل الرسالة الختامية للفيديو في أن «أكثر من مليوني ناخب يميني يتعرضون كل عام للتمييز والغضب والكراهية لمجرد آرائهم السياسية». وتعكس هذه الرسالة عودة واضحة إلى النمط القديم للحملات الانتخابية: تصوير اليسار بوصفه تياراً متحذلقاً ومتكبراً ومنافقاً وغير متسامح، وإظهار اليمينيين كضحايا دائمين للنخب اليسارية. وفي هذا الإطار، يسعى رئيس الوزراء إلى إعادة تنشيط الحرب الثقافية، وشيطنة الناخبين اليهود من يسار الوسط وجميع الناخبين العرب، وتصوير اليمينيين كأقلية مضطهدة، وتغيير المشهد الإعلامي لصالحه، وجعل كل نقاش سياسي يدور حول شخصه. غير أن الاعتماد الشديد على هذه الأجندة يكشف أيضاً ضيق خياراته. فهو لا يستطيع بناء حملته على إنجازات ملموسة؛ فبعد عامين ونصف من الحرب، قُتل الآلاف، وما زالت حماس وحزب الله قائمين، كما جعلته مفاوضات الإدارة الأميركية مع إيران مراقباً سلبياً. ولم تعد شعارات الماضي عن «القيادة الأمنية» أو «الشرق الأوسط الجديد» أو القرب الخاص من زعماء العالم سهلة التسويق، خصوصاً لدى الناخبين اليمينيين الذين فقدوا ثقتهم بعد كارثة ٧ تشرين الأول/أكتوبر. فقد وُصفت تلك الحادثة بأنها أكبر إخفاق للأمن القومي في تاريخ إسرائيل، ووقعت في عهده، بينما امتنع عن تحمل المسؤولية عنها. كما أن مقاطع انتخابات ٢٠١٥ باتت الآن مقلوبة سياسياً؛ ففي أحدها صُوّر اليسار كأنه يخدم داعش، لكن في ٧ تشرين الأول/أكتوبر دخل عناصر حماس بمركبات مشابهة، وهي جماعة تعزز استمرار حكمها في غزة بسياسات طويلة الأمد للحكومة القائمة آنذاك. وفي مقطع آخر، قدّم رئيس الوزراء نفسه بوصفه «مربية أمنية» للأطفال؛ وهي رسالة اكتسبت معنى مريراً بعد مقتل عائلات في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. أما الفيديو الثالث، فكان تصريح الرئيس الأميركي بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي «يفعل كل ما أريده». وقد أظهر هذا التصريح أن الاعتماد الدعائي على العلاقة الشخصية مع واشنطن محفوف بالمخاطر أيضاً. والسؤال الرئيسي الآن هو ما إذا كان قادراً، عبر الشعار المتكرر «حكم اليمين في خطر»، على إعادة الناخبين اليمينيين الذين ابتعدوا عن سياساته إلى معسكره مرة أخرى.

https://www.haaretz.com/israel-news/elections/٢٥-٠٥-٢٠٢٦/

YNETNEWS

هل تعيد انتخابات كولومبيا إحياء علاقاتها مع إسرائيل؟

كانت كولومبيا لعقود إحدى الحليفات المهمات للولايات المتحدة، ومن الداعمين المستقرين نسبياً لإسرائيل في أميركا اللاتينية؛ غير أن هذا المسار تغيّر بصورة جوهرية في عهد غوستافو بيترو، أول رئيس يساري للبلاد. فبعد هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر وحرب غزة، قطع بيترو العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، واتهمها بارتكاب «إبادة جماعية» ضد الفلسطينيين، وحظر بيع الفحم إليها، وانضم إلى دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، بل دعا أيضاً إلى تشكيل «جيش كبير لتحرير فلسطين». والآن، مع انتهاء ولاية بيترو الممتدة أربع سنوات في آب/أغسطس، ومنعه قانونياً من الترشح مجدداً، تحولت الانتخابات الرئاسية الكولومبية إلى اختبار حاسم لمستقبل العلاقات بين بوغوتا وتل أبيب. كما تُعد هذه الانتخابات مؤشراً على مدى تقدم الموجة المحافظة في أميركا اللاتينية، وهي موجة حققت سابقاً انتصارات لليمين في دول مثل بوليفيا وهندوراس وتشيلي وكوستاريكا. ويشارك في

السباق ثلاثة مرشحين رئيسيين: إيفان سيبيدا، السناتور اليساري المتشدد وحليف بيترو، الذي يتصدر استطلاعات الرأي ويتعهد باتباع نسخة أكثر «راديكالية» من أجندة الحكومة الحالية؛ غير أنه لا يُتوقع أن يحصل في الجولة الأولى على أكثر من ٥٠ في المئة من الأصوات، ولذلك يُرجح أن تنتقل الانتخابات إلى جولة ثانية في ٢١ حزيران/يونيو. وفي تلك المرحلة، سيتعين عليه مواجهة أحد مرشحي اليمين: أبيلاردو دي لا إسبريلا، المحامي الجنائي ورجل الأعمال الشعبوي البالغ ٤٧ عاماً، أو بالوما فالنسيا، السناتورة البالغة ٤٨ عاماً، والمنتمية إلى يمين الوسط والممثلة للتيار المحافظ المؤسسي. وتُعد كولومبيا، بسكانها البالغ عددهم ٥٣ مليون نسمة، ثالث أكبر دولة في أميركا اللاتينية من حيث عدد السكان، وتتمثل القضية الأساسية للناخبين في تصاعد العنف الناجم عن الجماعات المتمردة وكارتلات المخدرات. فقد أخفقت إلى حد كبير سياسة «السلام الكامل» التي أطلقها بيترو بهدف التفاوض مع جميع الجماعات المسلحة. ووصل إنتاج الكوكايين إلى مستوى قياسي، وأصبحت كولومبيا توفر حالياً نحو ثلثي المعروض العالمي منه. كما تضاعف تقريباً عدد أعضاء الجماعات المسلحة خلال السنوات الأربع الماضية ليبلغ نحو ٢٥ ألف شخص، فيما تواجه نحو ٣٨٦ بلدية، أي ما يقارب ثلث البلاد، تهديدات من هذه الجماعات. واكتسب العنف أبعاداً جديدة أيضاً؛ إذ أعلنت وزارة الدفاع الكولومبية تسجيل ٣٣٣ هجوماً بطائرات مسيّرة في العام الماضي، مقابل ٦١ هجوماً في العام الذي سبقه. ومنذ بداية عام ٢٠٢٦ سُجلت ١٠٧ هجمات أدت إلى مقتل جنديين، فيما قُتل ٣٣٩١ شخصاً في الأشهر الثلاثة الأولى وحدها، وهو أعلى رقم خلال عقد، كما تضاعفت حالات الاختطاف ثلاث مرات. وفي السياسة الخارجية، أيّد سيبيدا قطع العلاقات مع إسرائيل وقال إنه «يفتخر» بهذا القرار. في المقابل، تعهد دي لا إسبريلا بإعادة العلاقات مع إسرائيل فوراً، وبناء تحالف عسكري مع الولايات المتحدة وإسرائيل ضد «معسكرات الإرهاب المخدراتي»، ونقل سفارة كولومبيا إلى القدس. أما فالنسيا، فترفع شعار إنهاء «السلام الكامل» والبدء بـ«الأمن الكامل»، وتدعو إلى توسيع قوات الأمن، وخفض الإنفاق العام، وإحياء العلاقات مع إسرائيل. وبالمقارنة مع دي لا إسبريلا، تُعد فالنسيا مرشحة أكثر اعتدالاً، ويرى بعضهم أنها منافسة أكثر جدية لهزيمة سيبيدا في الجولة الثانية.

https://www.ynetnews.com/magazine/article/bymbqifezlregional-

AXIOS

الطاقة؛ الأصل الاستراتيجي في عصر الذكاء الاصطناعي

لقد دفع ازدهار الذكاء الاصطناعي شركاتٍ متعددة، من عمالقة التكنولوجيا إلى شركات صناعة السيارات، إلى الدخول بصورة متزايدة في مجال الطاقة. والسبب الرئيسي لهذا التحول هو أن الحاجة الهائلة لمراكز البيانات إلى الكهرباء حوّلت الطاقة من سلعة رخيصة ومتوافرة إلى أحد أكثر الأصول الاستراتيجية قيمة في الاقتصاد الأميركي. وفي الواقع، أصبحت المنافسة على تأمين الكهرباء بمثابة «حمّى ذهب» خفية تقف خلف موجة الذكاء الاصطناعي؛ وهي فرصة قادرة على خلق قيمة مالية ضخمة، لكنها تنطوي أيضاً على

مخاطر كبيرة إذا جاء الطلب أقل من التوقعات. وفي هذا الفضاء الجديد، تكاد جميع الشركات تنظر إلى الطاقة إما بوصفها مدخلاً حيوياً لعملياتها، وإما باعتبارها فرصة كبيرة للنمو. ومن الأمثلة المهمة على ذلك دخول شركة فورد مجال تخزين الطاقة لمراكز البيانات وكبار مستهلكي الكهرباء. فقد أعلنت الشركة، عبر إطلاق وحدة تابعة باسم «فورد إنرجي»، أن هذا القرار يأتي استجابة لـ«الطلب الهائل على تخزين الطاقة المحلي». وبعد الكشف عن هذا النشاط التجاري البالغ حجمه مليارَي دولار، ارتفعت قيمة سهم فورد إلى أعلى مستوى لها منذ ثلاث سنوات. كما يُظهر المستثمرون اهتماماً شديداً بالشركات التي تتجه نحو تأمين الكهرباء اللازمة للذكاء الاصطناعي. فقد ارتفع سهم شركة «بلوم إنرجي»، التي تتيح تقنيتها توفير الكهرباء بسرعة في الموقع، بأكثر من ١٢٠٠ في المئة خلال العام الماضي. أما «فيرفو إنرجي»، وهي شركة ناشئة في مجال الطاقة الحرارية الجوفية كانت تُعد سابقاً أقرب إلى تكنولوجيا مناخية عالية المخاطر، فقد حظيت بترحيب من وول ستريت بعد طرحها العام، لأن السوق تبحث عن مصادر جديدة للكهرباء لتغذية مراكز البيانات. كذلك سجلت «جي إي فيرنوفا» في الربع الأول من العام وحده طلبات بقيمة ٢٫٤ مليار دولار على معدات كهربائية لمراكز البيانات، وهو رقم يتجاوز إجمالي مبيعاتها المماثلة في العام الماضي. وارتفع سهم الشركة هذا العام بنحو ٦٠ في المئة. غير أن وراء هذا النمو السريع مؤشرات جدية على وجود مخاطر. فالمعارضة المحلية لبناء مراكز البيانات تتزايد بسرعة، وقد لا تُنفّذ بعض المشاريع العملاقة أبداً. ولا تكمن المشكلة الأساسية في نقص الطلب، بل في العدد الكبير من المشاريع الضخمة التي تتنافس جميعها على استقطاب الطلب نفسه. ففي الربع الأول من العام، بلغ عدد مراكز البيانات التي أُلغيت بسبب الضغوط والاعتراضات مستوى قياسياً جديداً، وتُقدّر قيمة هذه المشاريع الملغاة بأكثر من ٤٠ مليار دولار. وتتركز مخاوف المجتمعات المحلية أساساً على استهلاك المياه، وتلوث الهواء، والتلوث الضوضائي. وفي الوقت نفسه، أوجدت هذه الموجة الجديدة فرصاً للشركات الناشئة؛ إذ تعمل شركات مثل مايكروسوفت وغوغل وأمازون وميتا، بالتعاون مع مستثمر غير ربحي، على دعم تقنيات تحوّل مراكز البيانات إلى ساحات اختبار. وتشمل هذه التقنيات أنظمة تبريد متقدمة، وتخزين الطاقة، ومواد بناء منخفضة الكربون. وإذا بلغت هذه الحلول نطاقاً تجارياً، فقد تخفف جزءاً من المخاوف المتعلقة باستهلاك المياه وتلوث الهواء. والخلاصة الأساسية واضحة: فالطاقة، التي عُدّت لعقود مجرد مُدخل من مدخلات الإنتاج، أصبحت في عصر الذكاء الاصطناعي منتجاً بحد ذاتها ومحوراً رئيسياً للمنافسة الاقتصادية.

http://axios.com/٣١/٥/٢٠٢٦/ai-energy-business-companies-storage-

BROOKINGS

أميركا الحائرة في خطر التخلف عن الصين

BROOKINGS

تواجه السياسة الأميركية تجاه الصين حالة من الانسداد. فالعودة إلى المرحلة السابقة من الانخراط القائم على التجارة والتعايش لم تعد واقعية، لأن التنافس الاستراتيجي بين البلدين بلغ مستوى يجعل التراجع الجدي عنه غير ممكن. ومع ذلك، فإن مسار المنافسة نفسه يواجه تحديات معقدة، ولا سيما أن الإدارات الأميركية المقبلة لم تعد قادرة على الاتكال بالقدر السابق على ركائز التفوق التقليدية للولايات المتحدة، أي التحالفات، والقوة الناعمة، وتوازن القوة العسكري والتكنولوجي الملائم. فالصين لم تعد مجرد «قوة صاعدة»، بل أصبحت قوة كبرى راسخة. ورغم أنها لم تتجاوز الولايات المتحدة بعد، فإنها بلغت موقعاً يفرض على صناع القرار الأميركيين الاعتراف به. وخلافاً لبداية الحرب الباردة، لا تتمتع الولايات المتحدة اليوم بتفوق حاسم في القوة. فبعد الحرب العالمية الثانية، كان الاتحاد السوفيتي، رغم كونه قوة عظمى، خارجاً من حرب مدمرة، بينما حافظت الولايات المتحدة على طاقتها الصناعية الهائلة. أما اليوم فالوضع مختلف؛ إذ أصبح الجيش الأميركي أكثر إنهاكاً بعد نحو خمسة وعشرين عاماً من الانخراط شبه المتواصل في النزاعات، في حين تجنبت الصين الحرب العسكرية المباشرة لأكثر من أربعة عقود وتحولت إلى قوة صناعية كبرى. إضافة إلى ذلك، وعلى خلاف الاتحاد السوفيتي، لا تخصص الصين حصة غير متناسبة من ناتجها المحلي الإجمالي للدفاع. وفي المجال العسكري، يتراجع التفوق الأميركي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وخلال العقد الماضي، طُرحت مبادرات متعددة لمواجهة تغير ميزان القوة العسكري أمام الصين، إلا أن كثيراً منها بقي أقرب إلى الشعارات. وبينما وصفت استراتيجيتا الدفاع الوطني السابقتان في الولايات المتحدة الصين بأنها «التحدي المحدد»، أظهر تقييم عام ٢٠٢٤ أن الصين تتقدم على الولايات المتحدة في مجالات مثل الإنتاج الدفاعي وقدرات القوات. بل إن استراتيجية الدفاع الوطني لعام ٢٠٢٦ لم تعد تصف الصين بالصيغة السابقة نفسها. والنتيجة مثيرة للقلق: قدرة الولايات المتحدة على الانتصار في الحرب تتراجع، وهذا يضعف تدريجياً الإرادة والقدرة على الردع في مواجهة الصين.

وفي المجال الاقتصادي أيضاً، افتقرت الولايات المتحدة خلال عقد كامل إلى استراتيجية متماسكة وفعالة لإجبار بكين على تغيير نموذجها الاقتصادي أو للتفاعل البنّاء مع الاقتصادات المحيطة بالصين. فالأدوات العقابية مثل الرسوم الجمركية لم تُحدث تغييراً ملموساً في السلوك الاقتصادي الصيني. أما العقوبات، ففي أفضل الأحوال فرضت تكاليف تستطيع بكين استيعابها وهي مستعدة لذلك. وقد حققت ضوابط التصدير قدراً من الفاعلية في أهدافها المحدودة، لكنها هي الأخرى تتعرض لضغوط متزايدة. في المقابل، جعلت الصين نفسها أكثر قدرة على مقاومة أدوات الضغط الاقتصادي الأميركية، وزادت اعتماد شركائها على السوق الصينية والسلع المصنّعة والتكنولوجيا الصينية. غير أن التحدي الرئيسي أمام الولايات المتحدة لا يأتي من الخارج وحده، بل ينبع من الداخل أيضاً. فمنذ عهد إدارة أوباما، تحدثت واشنطن مراراً عن «التحول نحو آسيا»، كما وضعت الإدارات اللاحقة المنافسة مع الصين في قلب السياسة الخارجية؛ غير أن أزمات الشرق الأوسط وأوروبا وإرث ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر جعلت التركيز الاستراتيجي الطويل الأمد أكثر صعوبة. فقد تصرف جيل كامل من كبار صناع السياسة الأميركيين كـ«رجال إطفاء للأزمات» أكثر من كونهم مهندسي منافسة بين القوى الكبرى. في المقابل، سعت الصين إلى تجنب الأزمة المباشرة مع الولايات المتحدة، وإلى جعل العلاقة «تنحني ولا تنكسر»، مع تعزيز مزاياها تدريجياً في الوقت نفسه. لذلك لم يعد بوسع الولايات المتحدة أن تبني سياستها الخارجية على الحضور المتزامن في كل مكان والتعامل مع كل القضايا. فالمنافسة مع الصين تتطلب إعادة بناء جدية في الجيش، والدبلوماسية الاقتصادية، وسلاسل الإمداد، والسياسة الصناعية. ولا يمكن تحقيق هذه الإصلاحات من دون توافق سياسي عميق وموارد ذات معنى. والرسالة الأساسية هي أن قوة أميركا الخارجية تبدأ من الداخل؛ فإذا عجزت الولايات المتحدة عن تعزيز قدراتها الداخلية، فإن الحفاظ على موقعها العالمي المتقدم سيصبح موضع شك جدي

https://www.brookings.edu/articles/an-america-adrift-risks-falling-

الخلاصة والتحليل الخبير

تُظهر مجموعة الروايات التحليلية ومخرجات مراكز الفكر الأخيرة أن التحولات الجارية لم تعد قابلة للفهم بوصفها أزمات منفصلة، بل إننا أمام حالة متزامنة من «إعادة ترتيب النظامين الإقليمي والعالمي». وفي هذا المشهد، لا يمثل الشرق الأوسط مجرد إحدى ساحات الأزمة، بل أصبح أحد المراكز الرئيسية لاختبار النظام الدولي، وأمن الطاقة، ومستقبل الحرب، وتنافس القوى الكبرى، وصلابة الدول الإقليمية. فأزمة مضيق هرمز، وحرب إيران مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وتصاعد المواجهة في لبنان، وهشاشة الحكومة العراقية الجديدة، ومحاولة تركيا تحويل العراق إلى عمق استراتيجي اقتصادي ــ أمني، وبالتوازي مع ذلك التنافس الأميركي ــ الصيني على التكنولوجيا والطاقة، كلها تلتقي عند نقطة مشتركة واحدة: نهاية فرضية «الاستقرار التلقائي» في الاقتصاد والأمن العالميين. يتمثل المحور الأول في تحوّل الاختناقات الجيوسياسية إلى أدوات للحكم والضغط. فقد أظهرت أزمة هرمز أن القضية لا تقتصر على فتح مضيق أو إغلاقه؛ بل إن السؤال الجوهري هو: من يحدد قواعد العبور، وكلفة المخاطر، والتأمين، وأمن المسارات، بل وحتى رسوم المرور؟ فعندما يمر نحو ربع تجارة النفط المنقولة بحراً في العالم عبر هرمز، فإن أي اضطراب في هذا المسار لا يؤثر في سوق الطاقة وحده، بل يمتد إلى الصناعات المتقدمة، وسلاسل الإمداد، والأمن الغذائي، وحتى البنية التحتية للذكاء الاصطناعي. وقد أظهرت الهجمات على منشآت الغاز الطبيعي المسال، والبتروكيميائيات، والبنى التحتية التصديرية، والألمنيوم، والأسمدة الكيميائية، والهيليوم، أن الطاقة لم تعد مجرد مسألة نفط خام، بل أصبحت قاعدة لصناعات أشباه الموصلات، والفضاء، والسيارات، ومراكز البيانات، والإنتاج المتقدم. ومن ثمّ خرجت مسارات التجارة العالمية في النظام الجديد من موقع «البنية التحتية الاقتصادية المحايدة» لتصبح ساحة صراع سياسي وعسكري.أما المحور الثاني فهو العراق بوصفه النموذج الأكثر تكثيفاً لأزمة السيادة في الشرق الأوسط. فتشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي الزيدي، في خضم حرب إقليمية وإغلاق هرمز وضغط الولايات المتحدة ونفوذ إيران ونشاط الجماعات المسلحة، يعكس أزمة عميقة في بنية النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣. لم يأتِ الزيدي من داخل قوة سياسية راسخة، بل خرج من مأزق النخب ومن الإقصاء المتبادل لشخصيات مثل محمد شياع السوداني ونوري المالكي. وهو، أكثر من كونه رئيس وزراء لمشروع إصلاحي، رئيس وزراء لتسوية بين شبكات الريع والجماعات المسلحة والضغوط الخارجية ونظام المحاصصة القومية ــ الطائفية. كما أن اعتماد نحو ٩٠ في المئة من إيرادات الدولة العراقية على النفط، وتوقف جزء كبير من صادرات البصرة بطاقة تقارب ٣/٣ ملايين برميل يومياً، وقدرة الحكومة المحدودة على تأمين السيولة عبر الاقتراض الداخلي لما لا يتجاوز ثلاثة أشهر تقريباً، كلها مؤشرات إلى أن الأزمة المالية يمكن أن تتحول سريعاً إلى أزمة اجتماعية وسياسية.وفي هذا السياق، لا تكمن مشكلة العراق في وجود الجماعات المسلحة وحده، بل في عجز الدولة عن احتكار قرار الحرب والسلم. فالجماعات المتحالفة مع إيران هي، من جهة، جزء من البنية الرسمية مثل الحشد الشعبي، ومن جهة أخرى تؤدي أدواراً أو تُتَّهم بالضلوع في هجمات عابرة للحدود ضد السعودية والإمارات وكردستان العراق والقوات الأميركية وحتى إسرائيل. ويصطدم ضغط واشنطن لنزع سلاح هذه الجماعات أو ضبطها بمقاومة طهران وبالحسابات الشيعية الداخلية. فأي تحرك قاسٍ ضدها يحمل خطر صراع شيعي داخلي وسقوط الحكومة، وأي مسايرة مفرطة تزيد خطر العقوبات والعزلة العربية والهجمات العسكرية الخارجية. لذلك يبدو أن المسار الأكثر ترجيحاً ليس نزع السلاح السريع، بل الإدماج التدريجي، والاحتواء الجزئي، والمساومة السياسية مع الجماعات التي تفكر في البقاء الطويل داخل النظام الرسمي.ويتمثل المحور الثالث في محاولة تركيا استثمار الفراغ العراقي استراتيجياً. فأنقرة لا تنظر إلى العراق بوصفه جاراً جنوبياً أو ساحة لمواجهة حزب العمال الكردستاني فحسب، بل تراه حلقة وصل بين الخليج العربي والعراق وتركيا وأوروبا. ويشكّل مشروع «طريق التنمية»، وصادرات الطاقة عبر جيهان، وتوسيع التجارة، والتعاون المائي، وإعادة الإعمار، واحتواء حزب العمال الكردستاني، وتقليص النفوذ الإيراني، أجزاء من استراتيجية واحدة. ففي عام ٢٠٢٥ بلغ حجم التجارة بين تركيا والعراق ١٦/٨ مليار دولار، منها ١٢/٤ مليار دولار صادرات تركية. وهذا يبيّن أن العراق يمثل سوقاً حيوية للاقتصاد التركي، ولا سيما قبل انتخابات ٢٠٢٨. كما أن إغلاق هرمز أو انعدام أمنه يزيد ميزة المسارات الشمالية والتركية. غير أن استراتيجية أنقرة هشة، لأنها تعتمد على التنسيق بين بغداد وأربيل وأنقرة، وإدارة التنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وضبط حزب العمال الكردستاني، واحتواء الجماعات القريبة من إيران، وتسوية الخلافات النفطية.أما المحور الرابع فهو تغير طبيعة الحرب. فحرب أوكرانيا، والحرب الإيرانية ــ الإسرائيلية، وميدان لبنان، كلها تُظهر أن التكنولوجيا جعلت الحرب أكثر شفافية وأكثر استنزافاً في آن واحد. فالطائرات المسيّرة، والحساسات، وشبكات الاستهداف، والحرب الإلكترونية، والمنظومات الدقيقة، حوّلت ميدان القتال إلى بيئة شبه شفافة. غير أن هذه الشفافية لا تقود بالضرورة إلى نصر سريع. ففي

أوكرانيا، امتدت «منطقة القتل» التي تصنعها المسيّرات من بضعة كيلومترات إلى ما قد يبلغ ٣٠ كيلومتراً، وقُدّرت خسائر روسيا بنحو ١٫١ إلى ١٫٤ مليون قتيل وجريح. وفي الحرب مع إيران، ورغم ضرب ١٣ ألف هدف، بقي جزء مهم من القدرة الصاروخية وقدرات الإطلاق الإيرانية قائماً. وهذا يوضح أن القوى الكبرى قد تبدأ الحرب بسهولة، لكنها قد تفشل في إنهائها وفي تحويل التفوق العسكري إلى نتيجة سياسية.ولبنان يقدم مثالاً آخر على هذه الحالة. فعبور القوات الإسرائيلية نهر الليطاني، والسيطرة على نقاط استراتيجية مثل بوفور، وإصدار أوامر بإخلاء جنوب الزهراني، ومحاصرة النبطية، كلها مؤشرات إلى تصعيد العمليات البرية. ومع ذلك، لا يزال حزب الله يستخدم المسيّرات الليفية، والهجمات الدقيقة والاستنزافية، ومعادلة توسيع مدى النيران في مقابل التقدم الإسرائيلي. فالتفوق الجوي الإسرائيلي، رغم أهميته، لا يكفي وحده لتطهير القرى، والسيطرة على الأرض، وفرض نتيجة سياسية. وهذا يعقّد مستقبل الحروب الإقليمية: فقد تصبح الحروب أكثر حداثة من الناحية التكنولوجية، لكنها تبقى سياسياً أسيرة الأرض والمجتمع والقوة البشرية والشرعية.
أما المحور الخامس فهو التداخل المتزايد بين السياسة الداخلية والجغرافيا السياسية. ففي إسرائيل، بات مستقبل الحروب مرتبطاً بحسابات الانتخابات. فنتنياهو، في أجواء ما بعد ٧ أكتوبر، لم يعد قادراً بسهولة على تقديم نفسه بوصفه «رجل الأمن»، ولذلك عاد إلى استراتيجية قديمة تقوم على حرف الأنظار، ومهاجمة الخصوم، وتصوير اليمين كضحية. وفي الوقت نفسه، فإن احتمال اتحاد الأحزاب العربية وارتفاع مقاعدها من نحو ١٠ إلى ١٥ أو حتى ١٧، يمكن أن يغيّر حسابات الائتلافات الإسرائيلية ويدفع المعارضة الصهيونية إلى الاعتماد على فاعلين عرب. وحتى الجدل بشأن الارتفاع المفاجئ في عدد متابعي نتنياهو على إنستغرام واحتمال استخدام الروبوتات يبيّن أن معركة السلطة تجري أيضاً على مستوى الإدراك العام والخوارزميات والشرعية الرقمية.وعالمياً، يظهر المنطق نفسه في الولايات المتحدة والهند وكولومبيا وأوراسيا. فالمنافسة بين الولايات المتحدة والصين لم تعد عسكرية فقط، بل تشمل الطاقة، ومراكز البيانات، وسلاسل الإمداد، والتكنولوجيا، والقوة الصناعية، والتماسك الداخلي. وقد جعل ازدهار الذكاء الاصطناعي الطاقة أحد أكثر الأصول الاستراتيجية في الولايات المتحدة، ودفع شركات مثل فورد، وبلوم إنرجي، وفيرفو إنرجي، وجي إي فيرنوفا إلى موجة جديدة من الاستثمار. وفي الهند، يمكن لميم سياسي باسم «حزب الصرصور»، في سياق بطالة الشباب، وكثافة السكان دون الخامسة والثلاثين، والاستياء الرقمي، والتنافس الإعلامي الدولي، أن يتحول إلى تحد رمزي للسلطة القائمة. وفي كولومبيا، قد تغيّر الانتخابات المقبلة العلاقة مع إسرائيل من القطيعة الكاملة إلى الإحياء الأمني والدبلوماسي. وفي أوراسيا، تُظهر زيارة بوتين إلى كازاخستان أن موسكو، عبر الطاقة والاستثمار وتجارة تبلغ ٢٧٫٤ مليار دولار وحدود بطول ٧٥٩٩ كيلومتراً ومحطة نووية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، لا تزال تثبت محاور نفوذها. لقد دخل العالم مرحلة لا يمكن فيها فصل الاقتصاد عن الأمن، ولا التكنولوجيا عن الطاقة، ولا السياسة الداخلية عن التنافس الدولي. وبالنسبة إلى القارئ الشرق أوسطي، فإن الرسالة واضحة: لم تعد المنطقة مجرد موضوع لتدخل القوى الكبرى، بل أصبحت هي نفسها ميداناً حاسماً لمستقبل العولمة، والحروب التكنولوجية، وأمن الطاقة، وتنافس الممرات، وأزمة الدولة. وفي مثل هذه الظروف، ستكون الدول الأكثر نجاحاً هي تلك القادرة على إنجاز ثلاثة أمور في وقت واحد: تنويع المسارات الاقتصادية ومسارات الطاقة، وإعادة بناء سلطة الدولة على القرار الأمني، وفهم ساحة المنافسة الجديدة التي تمتد من الأرض والنفط إلى البيانات والطائرات المسيّرة والموانئ والتأمين والخوارزميات والرأي العام.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.